والفرق انه على التقدير الاول كان المتكلم والله تعالى اعلم بشان الانثى التى وضعت فيحسن ان يحمل
اللام للعهد والانثى عبارة عن انثى مخصوصه وتكون المعنى ليس الذكر الذى طلبته ام مريم كالانثى
التى وهبت لها لان لها شانا عظيما واما اذا كان المتكلم ام مريم وهى لم تعلم شانها فلا يحسن ان يكون
معنى كلامها ان ليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت بل الوجه ان تكون اللام للجنس ليس الذى طلبت
كجنس الانثى التى وهبت اذ ليس المقصود ولوحظ حسن خصوصية المقدس والذكور مما يكون فاضلا عنه
دون الاناث فاراد الانثى المخصوصة ليس بذاك الحسن ولعل احسن من هذا الفصل الذى نقل عن
صاحب الكشاف والله الموفق وما فيها اعراض فان فصل ما بينها كلام الله تعالى وهما
كلام ام مريم ولا يكون كلام متكلم معترضا بين كلامى متكلم احرى بها اصالة من كلام الله تعالى وان كان
حكاية عن ام مريم وقوله دليل الخ لان المسمى هو المفعول الاول والاسم المفعول الثانى
وهما متغايران والالزم جعل الشئ نفسه وصدور الشئ عن نفسه بلا فاعل ولما كانت التسمية فعل المتكلم كان
ان يكون خبار الاسم والمسمى اولى هما ليس بفعل المتكلم ومعناه ان الشيطان يطمع اغواء
كل مولود الخ فلقد فى هذا التفسير صاحب الكشاف ولا باعث على تغييره الحديث غير الظاهر اذ
لا مانع من ان الشيطان للمولود وكيف لا يصار الى ما ذكره ان مس الشيطان
للمولود استعارة يشبه حال الشيطان فى قصد الاغواء بحال من يمس الشئ باليد وتعيينه
لما يريد به وقد ان قصد الشيطان الاغواء لا يوجب استهلاله وصراخه الا ان يراد بالاستهلال
غير المعنى الذى الظاهر منه فان فعل استهلال والولد يكون اولى زمان الوضع والاعاذة المذكورة
انما تكون بعد الوضع وبعد قولها انى وضعتها انثى وبعد التسمية فكيف يكون الاعاذة مانعة
من مس الشيطان واغوائه قلنا الولد لا بعد الوضع فلعل الاعاذة معدة على العموم
المذكور ان كانت مذكورة بعدها فان قلت لم قالت وانى سميتها مريم وقالت اعيذها
بلفظ المضارع قلنا لان الاسم اريد الاعاذة كانها قالت اعيذها فى كل زمان مستقبل
فان الله تقبل عصمها الخ هذا اشارة الى جواب السؤال بتوهم من الحديث المذكور وهو

وهو انه يلزم منه شرف عيسى واد على العالمين سيما المرسلين وليس كذلك فاجاب بان العصمة
لا تشرف بها عليهم بل بركة الاعاذة المذكورة ومع قطع النظر عن ما ذكر لا يلزم شرفها على ذى جهات
الشرف كثيرة غاية الامر ان لها كمالا لا خاصا لتعرفها بوجه حسن الخ ذكر الباء هنا لما كان
القبول مصدرا كان الظاهر ان يكون الكلام تفصيلا لما يقبل احسنا فحق وجه ذكر الباء هنا
فوجه او لا بان يراد بالقبول ما يعم به الشئ وهو ما يكون منشأ للتعلق بالاخصاص وغير
عنه بالوجه فيكون الباء للسببية وثانيا بان يقدر مضاف اى فعل بها ما يليق بقبول وهو نشأ
الاخصاص المذكور وثالثا بان يجوز ان يكون تقبل مع استقبل بالمعنى الذى ذكر فيكون الباء اصلية
لان محل دخول السطان فعل بهم منه ان اسم المكان يجئ على مفعال ولو على الشذوذ
والاولى ان يقال لما كان هذا الموضع محل محاربة الشطان فكان المصلى جعلة آلة يحصل به
جواب كلما وناصبه صريح وان العامل فيه كلمة الشرط التى هى كلما الخ اقول وقد صرح الرضى بخلافه قال
العامل فى شئ وكل ظرف له معنى الشرط مشروط عما مال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه
عما مال البعض ولو جاز عمل الجزاء فى اداة الشرط لقلنا الشرط اول لانها فعلان نوجها
الى شئ والاولوب اولى بالعمل وجعل مجئ زكريا الخ فان الكلام المذكور لا يستلزم استثناء
الامر عليه اذ كوزان تكون تلك الاتيام لمحصورات مريم بعلم صغرها من ان له الرزق ام لا وتجب
انه نقل هذه العبارة عن نبينا صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه يعلم حقيقة الامر ولكن اشباه عليه
او بغير استحقاق بفصلا به فان فصل تفسير الحساب بالاستحقاق لا يظهر وجهه قلنا
الاستحقاق ان يكون كل رزق لسبب عمل من الاعمال فكان كل رزق مقابلا لعمل وهذا نوع من الحساب
فان محصوله ان تكون اعداد الارزاق مقابلة اعداد الاعمال اى من جنسها الخ الظاهر انه
اراد بالملائكة واحدها فيكون من فصل الطائفة اسم الكل على الجزء مجازا والمعهود من كلام صاحب
الكشاف ان المراد جنس الملائكة فيكون تخصيص الكل بالاسم مع الجنس لا لاعراق عما ذكر وفى مواضع الكشاف
ولا يخفى ان مذكر الجنس الذى هو لجمعه ليس لتعين الاتيان بحمل على واحد من افراد فيقول الى كلام المصنف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)